

Distr.: General
7 December 2004
Arabic
Original: French



بيان رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٠٩٥ التي عقدها مجلس الأمن في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في إطار نظره في بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس المجلس، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق جدا إزاء التقارير المتعددة بشأن العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الرواندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وإزاء التهديدات الصادرة في هذا الصدد عن حكومة رواندا. ويذكر بتقيده باحترام سيادة جميع الدول، ويشدد على أن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة يتعارض مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

"ويدين مجلس الأمن بشدة أي أعمال عسكرية من هذا القبيل، ويذكر بأنهما تتعارض مع قراراته، ولا سيما القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤)، الذي حث فيه حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وأوغندا على أن تكفل عدم استخدام أراضي بلدانها لانتهاك سيادة البلدان الأخرى.

"ويطالب مجلس الأمن بأن تسحب حكومة رواندا بدون تأخير أي قوات قد تكون لها في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويناشد جميع دول المنطقة أن تمتنع عن أي عمل أو تصريح يخالف القانون الدولي ويقوض الاستقرار الهش أصلا في المنطقة، أو العملية الانتقالية التي يؤيدها المجتمع الدولي.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن هذه الحوادث والتهديدات المبلّغ عنها تتعارض مع جميع اتفاقات السلام والإعلانات والبروتوكولات التي وقعتها دول المنطقة منذ اندلاع أعمال القتال في عام ١٩٩٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشدد على أن هذه الأحداث والتهديدات، الناشئة في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بمنطقة

البحيرات الكبرى في أفريقيا، تتعارض مع الالتزامات التي قطعها رؤساء دول المنطقة على أنفسهم في الإعلان المعتمد في دار السلام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والمتمثلة في تسوية خلافات تلك الدول بطريقة سلمية، ومن ثم فهي غير مقبولة مطلقاً.

”ويدعو مجلس الأمن كافة حكومات المنطقة إلى الالتزام بالآليات المتعددة الأطراف التي اتفقت على إنشائها، بما فيها آلية التحقق المشتركة واللجنة الثلاثية، واستخدام هذه الآليات بالكامل لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. ويدعو كذلك حكومة رواندا وحكومات المنطقة قاطبة إلى تكريس مواردها لتعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية.

”ويحث مجلس الأمن كافة الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي فرض حظراً على الأسلحة في محافظة إيتوري ومقاطعتي شمال وجنوب كيفو.

”ويسلم مجلس الأمن بأن استمرار التوتر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يقوض السلام والأمن في المنطقة، لا سيما وأن وجود عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل مصدراً لعدم الاستقرار وتهديداً لفئات السكان المدنيين وعائقاً في وجه علاقات حسن الجوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويعتبر الوجود المسلح لعناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والأنشطة التي تقوم بها أمراً غير مقبول، ويطالب بنزع سلاح هذه العناصر وحلها دون تأخير، بهدف إعادتها إلى الوطن أو إعادة توطينها.

”وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالخطوات المتخذة للمضي قدماً بالخطوة التي وضعتها السلطات الكونغولية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ترمي إلى التعجيل بنزع سلاح المجموعات المسلحة الأجنبية وتسريحها. ويدعو حكومتَي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دراسة سبل تيسير عودة أولئك المقاتلين إلى الوطن طواعية استناداً إلى الآليات القائمة. ويحث السلطات الكونغولية على أن تبذل كل ما في وسعها من أجل القيام على سبيل الاستعجال بنزع سلاح تلك المجموعات المسلحة بشكل فعال، خدمة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأمن رواندا وبوروندي وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

”ويطلب مجلس الأمن في هذا الصدد كذلك إلى السلطات الكونغولية التعجيل بإدماج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشجع دوائر المانحين على توفير المساعدة المالية والتقنية بشكل منسق لهذا العمل المهم.

”ويدين مجلس الأمن أي محاولة ترمي إلى تقويض وحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في إجراءات إضافية، بما في ذلك التدابير التي قد تتخذ ضد الأفراد الذين يعرضون عملية السلام والتحول في جمهورية الكونغو الديمقراطية للخطر بسبب أعمالهم أو تصريحاتهم“.
